نيسان 2021 - نشر تقرير

Noria Research

الدولار و لعبة النفوذ

دراسة حول العلاقات الاماراتية الأمريكية

الملخص التنفيذي

على مدى العقد الماضي، لم ينجح كثير من الفاعلين في التأثير بشكل حاسم على المستقبل السياسي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالقدر الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة. إذ نجحت أبو ظبي، التي تقود الدبلوماسية الإماراتية، في ترسيخ مكانتها كزعيمة للتيار المناهض للحركات الاحتجاجية الشعبية.

وقد أبانت أبو ظبي، من خلال دعمها المالي والعسكري والإقتصادي لبعض الشخصيات القوية التي تنتمي عادة إلى النخبة العسكرية أو"أوليغارشية" الأنظمة السابقة،عن فاعلية قاسية في وأد التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للربيع العربي. ففي كثير من الأحيان، استثمر ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد- مستعينا أحيانا بحليفه السعودي- مخزون إمارته من الطاقة والموارد المادية الوفيرة في كافة النزاعات التي تجتاح المنطقة. و بالإستفادة كذلك من التسامح الذي أبدته إياه إدارة ترامب من 2016 إلى 2020 ،نجحت نزعته المغامرة في الثبات بشكل متواصل، لتشكّل مشروعًا إقليميًا متكاملا مضادًا للثورات.

و مع سيطرة الديمقراطيين الأمريكيين الآن على مجلس النواب ومجلس الشيوخ والبيت الأبيض لأول مرة منذ سنة 2011 ، يجدر بنا طرح هذا السؤال: هل يمكن لتغيير الإدارة في واشنطن أن يستتبع تغيير النظرة الأمريكية تجاه المشروع الإقليمي لـ "أبو ظبي"؟ لعل الإجابة عن هذا السؤال ستحمل قدرا مهما من النتائج، ليس أقلها مستقبل ملايين الأشخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يجادل تقريرنا "Dollars and Decadence" بأنه من غير المرجح أن تتجه إدارة بايدن وحلفائها في الكونجرس إلى مراجعة الوضع الراهن في العلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، فأهمية هذه العلاقة معلومة لدى العموم من خلال الشراكة الاستراتيجية بين أبوظبي ووزارة الدفاع الأمريكية والتوقيع في سنة 2020 على "إتفاقيات إبراهيم". لكن هذا النهج الاستراتيجي الصّرف يتجاهل الأساس الحقيقي لهذه العلاقة، وهو تسلّل أبو ظبي العميق في مفاصل الإقتصاد الأمريكي والمهارة التي استطاعت بها الإمارة استغلال الفرص التي أتاحها انحدار النظام السياسي الأمريكي، لتشكّل سياسة النفوذ الإماراتية داخل العاصمة الأمريكية الموضوع الرئيسي لهذا التقرير.

فبالإستعانة ببيانات مالية مباشرة،ودراسة لتدفقات رؤوس الأموال، يوثّق *Dollars and Decadence* كيفية بناء الإمارة لشبكة دعمها داخل العاصمة الأمريكية. كما يوضح التقرير كيفية عمل الإمارة على إحباط أي محاولة للتشكيك في مواقفها ضمن دوائر صنع القرار وداخل الأوساط الثقافية الأمريكية و يطرح كيفية تأثر أداء الدولة في الولايات المتحدة بالمؤثّرين الخارجيين، مساعدا بذلك على إظهار أين وكيف سيتشكّل جزء من المستقبل السياسي للمجتمعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأفكار الرئيسية

← انخراط أبو ظبي في الاقتصاد الأمريكي أكثر أهمية ممّا نعتقد عادة. إذ قد يؤدّي إلى مخاطر سياسية واقتصادية كبيرة لكل طرف يطمح إلى تعديل العلاقة بين الولايات المتحدة والإمارات.

← أثّرت عمليات تدعيم النفوذ التي تقوم بها أبوظبي على طريقة فهم صانعي السياسات للقضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مُستدرّة التعاطف والدعم للسياسة الإماراتية حتى بين الكوادر الديمقراطية الأمريكية.

← على الرغم من توافق أبو ظبي مع سياسات ترامب بدون أدنى تحفّظ، ستتّجه إدارة بايدن والكونغرس الأمريكي الجديد للحفاظ على دعم الولايات المتحدة للإمارة وطموحاتها الإقليمية.

← مثل هذا الاحتمال من شأنه أن يعزز السلطات الاستبدادية ويزيد من التفكك الاقتصادي الذي يؤثر على سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

← كما من شأنه كذلك إضعاف الديمقراطية الأمريكية، من خلال تشجيع الأطراف الأجنبية على التدخل في المجال السياديّ للدولة.

أهم النتائج

← عزّز قرار دولة الإمارات العربية المتحدة ب"إرساء السلام" مع إسرائيل، الذي تم استكماله بتوقيع إتفاقيّات إبراهيم، الموقف الإماراتيّ لدى شرائح واسعة من الحزب الديمقراطي الأمريكي.

← نجحت الإمارات في التموقع داخل "واشنطن" أكثر من نجاحها بشكل مباشر على المسرح الإقليمي في السنوات الأخيرة ؛ فقدرة هذه الدولة على إظهار قوتها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد بشكل كبير على نفوذها في العاصمة الأمريكية.

← تضخ أبو ظبي نسبة كبيرة من عائداتها النفطية داخل المنظومة الماليّة الأمريكية، حيث يقدّر التقرير المحفظة الإستثماريّة التي تسيطر عليها في الولايات المتحدة بأكثر من 250 مليار دولار.

← ترتبط "مبادلة" و"جهاز أبوظبي للاستثمار" ، وهما أكبر صندوقين للثروة السيادية في أبوظبي ، ارتباطًا وثيقًا اليوم بالعديد من النقاط المهمة للأصول الماليّة الأمريكية.

← إلى جانب شراكتها مع البنوك وشركات الأسهم الخاصة وغيرها من عمالقة إدارة الأصول الماليّة في الولايات المتحدة، تحصلت صناديق الثروة السيادية الإماراتيّة المذكورة على مراكز استثمارية كبيرة في

قطاعي التكنولوجيا والاستثمار الأمريكيين.وكما هو الحال مع القطاع المالي، فإن هذه الصناديق تمارس من خلال وسائل مختلفة ، تأثيرًا معتبرا على الحياة السياسية الأمريكية .

← تعتبر سياسة أبو ظبي في دعم صناعات الأسلحة الأمريكية عنصرا أساسيًا ضمن أنشطة التصدير لهذه الشركات وفي قدرتها على الإستمرار كذلك. فالشركات المستفيدة من السوق الإماراتيّة قد تميزت منذ فترة طويلة بقدرتها على التأثير في القرار الأمريكي.

← إن حجم وكثافة ومناطق التشابك الاقتصادي الأمريكي - الأمريكي جعلت احتمال المواجهة السياسية أكثر خطرا. وبالتالي، يتم تشجيع المسؤولين المنتخبين وصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة عن طريق المؤسسات، كي يحافظوا على النهج الحاليّ للعلاقة مع "أبو ظبي". وبالنظر إلى الصداقات التي غنمتها أبو ظبي من أنشطتها التجارية، يمكن للمرء هنا أن يتخيل بشكل واضح مدى تعرّض صناع القرار السياسي الأمريكيين والممثلين المنتخبين لأشكال سرية من الضغط في المسائل المتعلّقة بمصالح الإمارات العربيّة المتّحدة .

← تقود الإمارات العربية المتحدة، من خلال سفارتها في واشنطن، عملية منسقة تهدف إلى توجيه الطريقة التي تتعامل بها واشنطن مع الملفّات الدوليّة وتدير بها سياستها الخارجية. تحشد هذه العمليّة الوسائل القانونية بشكل تامّ. وتهدف قبل كل شيء إلى التأثير على المراكز البحثيّة والصحفيين ،وصولا إلى الأفراد المستخدمين بشكل مباشر في صنع القرار السياسي.

← طوّرت أبوظبي ووكلائها المحليين مجموعة من العلاقات الشخصيّة مع عدد مهم من الشخصيات الحاملة لمكانة اجتماعيّة اعتباريّة ضمن الأوساط السياسيّة الديمقراطيّة الأمريكيّة.

← الآثار المتشابكة للتدخّل الاقتصادي الإماراتي وعمليّاته في واشنطن، تدفع إلى تقلّص احتماليّة أن تعمد إدارة بايدن أو الكونغرس إلى تعديل العلاقة مع الإمارات العربية المتحدة.

الكاتب

تحصّل "كولن باورز" على شهادة الدكتوراة سنة 2020 من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة "جون هوبكنز" الأمريكيّة كما أحرز على منحتين بحثيّتين ضمن مشروع "فولبرايت". نُشرت أعماله في مجلة الشرق الأوسط للقانون والحوكمة Middle East Law and Governance ، ومشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات (MERIP) ، ومعهد دراسة السياسات، والمركز العربي بواشنطن.و إلى جانب مهامه كمحرر لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لـ Noria Research ، شغل "كولن باورز" منصب مدير مشروع The Political Economy of Everything ، وهو موقع نشر أكاديمي يدرُس آليّات تشكّل السلطة والطبقات الإجتماعية عبر التاريخ في الشرق الأوسط المعاصر.

يتركّز مجهوده البحثي حاليّا على عوامل (تعثّر)- التنمية والسلوك الإستبدادي في العالم العربي، مع التقصّي الخاص لجماعات الضغط والأدوات المالية التي تستغلها القوى الإقليمية للترويج لأجندتها المناهضة

للديمقراطية في العواصم الغربية، إضافة إلى الموارد الإقتصادية واللوجستية لتدخلات أبوظبي الإقليمية وسياسات اللّبرلة التي يتمّ إتخاذها كاستجابة للأزمة الصحية الناتجة عن وباء "كوفيد 19".
كما عمل كولن باورز قبل انخراطه في المجال الأكاديمي مع العديد من المنظمات غير الحكومية في أيرلندا الشمالية وفلسطين.

برنامج نوريا للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يرصد المجهود البحثي للمركز مختلف الديناميكيات المضادة للثورة التي شملت منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ سنة 2011. حيث تتنوّع هذه الديناميكيّات حسب البلدان بين حروب أهلية، أوتجريم للتعبير السياسي إضافة لقمع الحريات الأساسية و اشتداد التفاوت الإجتماعي والمشاكل الإنسانية. يرى المركز هنا أن عنف الدولة ،المدعوم بتحالف معقد من القوى المناهضة للديمقراطية، قد أخذ أبعادا متعدّدة، تشكّل في مجملها تهديدًا للمؤسسات والمجتمعات بل وحتى قيم النظام الدولي القائم على حقوق الإنسان.
يهدف برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نوريا إلى البحث في مختلف الأشكال التي تتجلى من خلالها الثورة المضادة في المنطقة العربيّة. فمن خلال مسائلة هذه الظاهرة في أبعادها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، يحرص فريقنا البحثي على تسليط الضوء مجدّدا على خصائص وآليات هذا النظام الإقليمي الجديد.